الأمم المتحدة

A/75/387

الجمعية العامة

Distr.: General
13 October 2020
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والسبعون

البند 143 من جدول الأعمال

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

الحالة المالية للأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير استعراضا للحالة المالية للأمم المتحدة فيما يتعلق بعمليات الميزانية العادية وعمليات حفظ السلام والمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، استنادا إلى أربعة مؤشرات مالية هي: الأنصبة المقررة الواجب دفعها، والأنصبة المقررة غير المسدَّدة، والموارد النقدية المتاحة، والمبالغ غير المسدَّدة المستحقة على المنظمة للدول الأعضاء المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في عمليات حفظ السلام.

ويستعرض التقرير الحالة حتى 30 أيلول/سبتمبر 2020 ويستكمل المعلومات الواردة في التقرير السابق للأمين العام (A/74/501/Add.1). وبعد التقرير والعرض السابقين، وجّه الأمين العام رسائل إلى الدول الأعضاء في 31 آب/أغسطس 2020 بشأن أزمة السيولة المتعمقة في المنظمة، لا سيما فيما يتعلق بعمليات الميزانية العادية.

ولا يزال الوضع النقدي المرتبط بالميزانية العادية مصدرا للقلق البالغ. وعلى الرغم من استمرار المنظمة في السيطرة بإحكام على مستويات الإنفاق لديها، يرجح بدرجة كبيرة أن ينتهي عام 2020 بعجز لا يمكن تغطيته بالكامل من احتياطيات السيولة في الميزانية العادية. وخلال الربع الأخير من عام 2020، يرجح بدرجة كبيرة أن يتعين مرة أخرى استخدام النقدية من عمليات حفظ السلام المنتهية للوفاء بالتزامات المنظمة القانونية تجاه الموظفين والبائعين. ومن شأن عدم إدارة المصروفات المتصلة بالوظائف وغير المتصلة بالوظائف على حد سواء على نحو فعال أن يسفر عن عدم وجود نقدية كافية لسداد المدفوعات للبائعين قرابة نهاية العام، في حالة عدم قبض الأنصبة المتوقعة.

141020 141020 20-13457 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ولئن كانت تدابير حفظ النقدية المنفذة طوال العام قد أدت إلى تفادي حدوث أزمة نقدية وتعطيل العمليات، فإن الضوابط الصارمة على الإنفاق تعوق، وستظل تعوق، تنفيذ الميزانية وتنفيذ الولايات. ويجري تأجيل أو إلغاء عدة أنشطة ونواتج، وسيبين ذلك في تقارير الأداء. واستمرار عدم اليقين المالي يظل يجبر على إدارة الميزانية على أساس السيولة لا على أساس تنفيذ البرامج. وتؤدي القيود المفروضة على تحويلات الأموال بين أبواب الميزانية وفئات الميزانية إلى تفاقم المشاكل المتعلقة بإدارة الموارد. وإجمالا، فإن هذه المشاكل تقوض تنفيذ الولايات وتتعارض مع جهود المنظمة الرامية إلى التركيز بقدر أقل على المدخلات وبقدر أكبر على النتائج.

وتتوقف الصحة المالية للمنظمة على مدى وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي أوانها. ويعرب الأمين العام عن تقديره للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء التي دفعت أنصبتها المقررة بالكامل وفي الموعد المحدد، ويحث بقية الدول الأعضاء على بذل قصارى جهدها لدفع أنصبتها غير المسدَّدة. والأمانة العامة ملتزمة باستخدام الموارد التي يُعهد بها إليها بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة، وبتقديم معلومات إلى الدول الأعضاء بأقصى قدر من الشفافية. ومع ذلك، في الوقت الحاضر، فإن الافتقار إلى آليات ملائمة لسد الاحتياجات من السيولة لعمليات الميزانية العادية يعرقل تنفيذ الولايات. وقد تدهور الوضع المالي في عام 2020 مقارنة بعام 2019، الذي كان من أشد الأزمات في التاريخ الحديث. وفي نهاية المطاف، ستتوقف الحصيلة النهائية لعام 2020 على ما إذا كانت الدول الأعضاء التي لم تدفع بعد بالكامل أنصبتها المقررة تفي بالتزاماتها تجاه المنظمة أم لا.

أولا - مقدمة

1 - يتضمن هذا التقرير تحديثا للمعلومات المتعلقة بالحالة المالية للأمم المتحدة التي قدمها الأمين العام إلى الجمعية العامة في تقريره السابق (A/74/501/Add.1) واستعراضا للمؤشرات المالية حتى 30 أيلول/سبتمبر 2020، وهو آخر أجل لتقديم هذه المعلومات، مع مقارنتها بالحالة حتى 30 أيلول/سبتمبر 2019.

2 - وفي هذا التقرير، يتم النظر في الحالة المالية للأمم المتحدة فيما يتعلق بعمليات الميزانية العادية وعمليات حفظ السلام والمحكمتين الجنائيتين الدوليتين استناداً إلى أربعة مؤشرات رئيسية تُستخدم لقياس الصحة المالية المنظمة، وهي: الأنصبة المقررة الواجب دفعها، والأنصبة المقررة غير المسدَّدة، والموارد النقدية المتاحة، والمبالغ غير المسدَّدة المستحقة على المنظمة للدول الأعضاء المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في عمليات حفظ السلام.

ثانيا - استعراض الحالة المالية حتى 30 أيلول/سبتمبر 2020

3 - وجّه الأمين العام رسائل إلى الدول الأعضاء في 31 آب/أغسطس 2020 بشأن أزمة السيولة المتعمقة في المنظمة، لا سيما فيما يتعلق بعمليات الميزانية العادية. ويتضمن هذا التقرير تحديثا للمعلومات عن الحالة حتى 30 أيلول/سبتمبر 2020.

ألف - الميزانية العادية

4 - ظلت الميزانية العادية في السنوات الأخيرة تواجه مشاكل حادة فيما يتعلق بالسيولة، مع تفاقم اتجاه تنازلي يصبح معه الوضع كل سنة أكثر شدة من السنة السابقة.

5 - وبحلول 30 أيلول/سبتمبر 2020، كان العجز النقدي في الميزانية العادية قد بلغ 106 ملايين دولار، مما استلزم الاقتراض من صندوق رأس المال المتداول. واستنادا إلى التقديرات الحالية، فإن المنظمة في طريقها إلى استنفاد جميع احتياطيات السيولة في الميزانية العادية، على الرغم من التدابير العديدة التي اضطلعت بها لخفض النفقات لمواءمتها مع السيولة المتاحة. وقد أدت التدابير التي استخدمت حتى الآن إلى تفادي حدوث أزمة نقدية وتعطل العمليات. إلا أن الضوابط الصارمة على الإنفاق تعوق، وستظل تعوق، تنفيذ الميزانية وتنفيذ الولايات، مما يؤدي إلى تأجيل الأنشطة والنواتج أو إلغائها. فاستمرار عدم اليقين المالي يظل يجبر على إدارة الميزانية على أساس السيولة لا على أساس تنفيذ البرامج. وتؤدي القيود المفروضة على تحويلات الأموال بين أبواب الميزانية وفئات الميزانية إلى تفاقم المشاكل المتعلقة بإدارة الموارد. وإجمالا، فإن هذه المشاكل تقوض تنفيذ الولايات وتنسف جهود المنظمة الرامية إلى التركيز بقدر أقل على المدخلات وبقدر أكبر على النتائج.

6 - وفي بداية عام 2020، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة ما قدره 711 مليون دولار، أي بزيادة قدرها 182 مليون دولار عما كانت عليه في بداية عام 2019. وحُددت الأنصبة المقررة الواجب دفعها عند مستوى 2,87 بليون دولار في عام 2020، بزيادة قدرها 18 مليون دولار عما كانت عليه في عام 2019. وبحلول 30 أيلول/سبتمبر 2020، بلغت الأنصبة المحصلة ما مجموعه 2,08 بليون دولار، بزيادة قدرها 91 مليون عن تلك المحصلة بحلول 30 أيلول/سبتمبر 2019، ولكن تجدر الإشارة إلى أن جزءا من هذه

المدفوعات يتعلق بالاستلام المؤجل لأنصبة لم تسدد عن عام 2019 قبضت في عام 2020. وزاد مبلغ الأنصبة غير المسددة حتى 30 أيلول/سبتمبر 2020 بمقدار 109 ملايين دولار عما كان عليه قبل عام واحد، وظل هناك مبلغ مجموعه 1,5 بليون دولار غير مسدد حتى 30 أيلول/سبتمبر 2020.

7 - وبحلول 30 أيلول/سبتمبر 2020، كانت 124 دولة عضوا قد سدَّدت بالكامل أنصبتها في الميزانية العادية، أي بنقص ثلاث دول مقارنة بالعدد المسجل في 30 أيلول/سبتمبر 2019. ويودُّ الأمين العام أن يتوجه بالشكر إلى الدول الأعضاء التي وفت بالتزاماتها المتعلقة بالميزانية العادية بالكامل ويحثُّ الدول الأعضاء المتبقية على أن تحذو حذوها. وستتوقف الحصيلة النهائية لعام 2020 على الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء التي لم تسدد أنصبتها في الميزانية العادية، أو لم تسددها بالكامل.

باء - عمليات حفظ السلام

8 - يؤدي تغير الطلب على أنشطة حفظ السلام إلى صعوبة التنبؤ بالاحتياجات المالية. وإضافة إلى ذلك، فإن لعمليات حفظ السلام فترة مالية مختلفة، تمتد من 1 تموز/يوليه إلى 30 حزيران/يونيه وليس على أساس السنة التقويمية، وتُحدَّد الأنصبة المقررة لكل عملية بشكل منفصل.

9 - وحتى 30 أيلول/سبتمبر 2020، بلغت الأنصبة المقرَّرة لعمليات حفظ السلام نحو 5,2 بلايين دولار في عام 2020. وبلغ حجم الأنصبة الواردة بحلول ذلك التاريخ، بما في ذلك الأنصبة غير المسددة عن السنوات السابقة، نحو 5,8 بلايين دولار. ووصل المبلغ غير المسدد لعمليات حفظ السلام إلى حوالي 2,8 بليون دولار، مقارنة بمبلغي 3,8 بلايين دولار في 30 أيلول/سبتمبر 2019 و 3,4 بلايين دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019.

10 - ويبين استعراض الأنصبة المقررة غير المسددة لعمليات حفظ السلام حسب كل عملية أن مبلغ 2,8 بليون دولار غير المسدّد حتى 30 أيلول/سبتمبر 2020 يتألف من حوالي 2,3 بليون دولار مستحقة عن بعثات عاملة و 425 مليون دولار مستحقة عن بعثات منتهية. وبالنسبة للبعثات العاملة، يتصل مبلغ قدره 1,7 بليون دولار بالأنصبة المقررة لعام 2020، بينما يتصل مبلغ قدره حوالي 593 مليون دولار بالأنصبة المقررة الواجبة الدفع في عام 2019 أو قبله.

11 - ونظرا لعدم إمكانية التنبؤ بمبالغ وتوقيت الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام على مدار السنة، فقد تجد الدول الأعضاء صعوبة في التقيد التام بمواعيد دفع تلك الأنصبة المقررة. ويودُّ الأمين العام أن يشيد بالدول الأعضاء الـ 38 التي سدَّدت جميع أنصبتها المقررة لحفظ السلام بالكامل بحلول 30 أيلول/سبتمبر 2020. وهذا العدد يزيد بـ 10 على ما كان عليه في 30 أيلول/سبتمبر 2019.

12 - ووفقا للبند 3-5 من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، فإن الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام تكون مستحقة وواجبة الدفع بالكامل في غضون 30 يوماً من تلقي الرسائل المتعلقة بالأنصبة المقررة. وارتأت الجمعية العامة في قرارها 307/73، بعد النظر في مقترحات الأمين العام بشأن تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (انظر A/73/809)، أن يُصدر الأمين العام رسائل الإشعار بالأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام لكامل فترة الميزانية، بما في ذلك الميزانية التقديرية للفترة التي لم يوافق لها مجلس الأمن بعد على الولاية، على أن يُعتبر المبلغ واجب السداد في غضون 30 يوما من التاريخ الفعلي لتمديد الولاية. وقد وصل المبلغ المقرر في تموز/يوليه 2020 للفترة التي لم تصدر لها الولاية إلى ما قدره 2,5 بليون دولار.

13 - وعقب تحديد الأنصبة المقررة، سددت دول أعضاء طوعا مدفوعات مبكرة للفترات التي لم تصدر لها ولاية بلغت 83,5 مليون دولار في تموز/يوليه، و 187,0 مليون دولار في آب/أغسطس، و 142,9 مليون دولار في أيلول/سبتمبر 2020. وإلى جانب إعراب الجمعية العامة في قرارها 307/73 عن عزمها على رفع القيود المفروضة على الاقتراض المتبادل للنقدية بالنسبة للبعثات العاملة، فقد أدى تحديد وتحصيل الأنصبة المقررة للفترات التي لم تصدر لها الولاية إلى تحسن عام في السيولة المتاحة لعمليات حفظ السلام العاملة.

14 - ودفعت 13 دولة عضوا كامل أنصبتها عن سنة حفظ السلام بأتمها، ويشمل ذلك الفترة المقررة التي لم تصدر لها الولاية. ويود الأمين العام أن يشكر هذه الدول الأعضاء على مدفوعاتها الإضافية لجميع عمليات حفظ السلام.

15 - وبلغ مجموع النقدية المتاحة لعمليات حفظ السلام في 30 أيلول/سبتمبر 2020 نحو 3,9 بلايين دولار في حسابات البعثات العاملة والبعثات المنتهية وفي الصندوق الاحتياطي لحفظ السلام. وتحدَّد نقديةُ كل بعثة في حساب منفصل وفقا لتوجيهات الجمعية العامة؛ وبالمثل، يقتصر استخدام الصندوق الاحتياطي لحفظ السلام على العمليات الجديدة وتوسيع نطاق العمليات القائمة.

16 - وفيما يتعلق بالمدفوعات غير المسدَّدة للدول الأعضاء، ففي 30 أيلول/سبتمبر 2020، وصلت المبالغ المستحقة ما قدره 375 مليون دولار عن القوات ووحدات الشرطة المشكَّلة، و 495 مليون دولار عن المطالبات المتصلة بالمعدات المملوكة للوحدات في البعثات العاملة، و 86 مليون دولار عن المطالبات المتصلة بالمعدات المملوكة للوحدات في البعثات المنتهية. وحتى 30 أيلول/سبتمبر 2020، كانت المدفوعات المتعلقة بتكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكلة جارية لجميع البعثات حتى 30 حزيران/يونيه 2020 باستثناء العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (العملية المختلطة) التي تم دفعها حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019. وسددت المدفوعات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات في البعثات العاملة حتى 31 آذار/مارس 2020، باستثناء المدفوعات الخاصة بالعملية المختلطة التي سددت حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019. وفي ضوء المدفوعات الأخيرة المسددة من دول أعضاء، تتوقع المنظمة تسديد مدفوعات مخصوصة كمتأخرات عن المعدات المملوكة للوحدات تبلغ حوالي 192 مليون دولار، باستثناء العملية المختلطة.

17 - ويظل الأمين العام ملتزما بالوفاء بالالتزامات المستحقة للدول الأعضاء المساهِمة بقوات ومعدات بأسرع ما يمكن على ضوء ما تسمح به حالة النقدية. وفي هذا الصدد، ستواصل الأمانة العامة رصد التدفقات النقدية لعمليات حفظ السلام عن كثب، وسداد أقصى قدر من المدفوعات استنادا إلى النقدية والبيانات المتاحة لديها. غير أن قيام المنظمة بذلك يتوقف على مدى وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي موعدها، كما يتوقف على الإسراع بوضع الصيغ النهائية لمذكرات التفاهم مع المساهمين بالمعدات المملوكة للوحدات.

جيم - المحكمتان الدوليتان

18 - في 30 أيلول/سبتمبر 2020، بلغت الأنصبة المقررة غير المسدَّدة للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين 58 مليون دولار، وهو مبلغ أقل بمقدار 21 مليون دولار عما كان عليه في السنة السابقة. ويتألف هذا المبلغ من 7 ملايين دولار مستحقة الدفع للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، و 25 مليون دولار مستحقة للمحكمة

الدولية ليوغوسلافيا السابقة، و 26 مليون دولار مستحقة للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين. وحتى 30 أيلول/سبتمبر 2020، كانت 107 دول أعضاء قد سددت مدفوعاتها بالكامل لآلية المحكمتين الجنائيتين الدوليتين، و 163 للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، و 182 للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

19 - وحتى 30 أيلول/سبتمبر 2020، كانت 106 دول أعضاء قد سددت كامل أنصبتها المقررة لجميع عمليات المحكمتين الجنائيتين الدوليتين، أي بزيادة دولتين عن العدد المسجل في 30 أيلول/سبتمبر 2019. ويود الأمين العام أن يشيد بتلك الدول الأعضاء الـ 106 لما تقدمه من دعم مالي للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين ويحث الدول الأعضاء الأخرى على أن تسدد أنصبتها في أقرب وقت ممكن.

20 - وقد كان الوضع الشهري للأرصدة النقدية الإجمالية للمحكمتين إيجابيا على مدى السنوات الثلاث الماضية. وستتوقف الحصيلة النهائية لعام 2020 على مدى استمرار الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها المالية خلال الأشهر المتبقية من العام.

ثالثا - الاستنتاجات

21 - يود الأمين العام أن يشيد بوجه خاص بالدول الأعضاء الـ 38 التي سددت جميع الأنصبة المقررة المستحقة والواجبة الدفع بالكامل حتى وقت إعداد هذا التقرير وهي: أذربيجان، وأرمينيا، وإسبانيا، وأستراليا، وألمانيا، وأندورا، وأيرلندا، وآيسلندا، وبوتان، وبوروندي، وبولندا، وتايلند، وتشيكيا، وتوفالو، والجزائر، وجزر سليمان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والدانمرك، ورواندا، وزامبيا، وسلوفاكيا، وسنغافورة، والسويد، وسويسرا، والصين، وغيانا، وفنلندا، وقبرص، وكندا، ولاتفيا، وليختنشتاين، وماليزيا، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا، واليابان.

22 - وتظل الصحة المالية للمنظمة تتوقف على مدى وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي أوانها. ويعتمد التنفيذ الكامل والكفء لبرنامج عمل المنظمة على الدعم المالي الذي تقدمه الدول الأعضاء من خلال إقرار مستويات واقعية للميزانية ودفع الأنصبة المقررة في أوانها لضمان استقرار التدفقات النقدية وإمكانية التنبؤ بها طوال السنة. والأمانة العامة ملتزمة باستخدام الموارد المعهود بها إليها بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة، وبتقديم معلومات للدول الأعضاء بأقصى قدر من الشفافية، ولكنّ تنفيذ البرامج الممولة من الميزانية العادية سيظل مقيداً بسبب الافتقار إلى آليات كافية لسد الاحتياجات من السيولة.